

وكالة فيتش ترفع تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.

رفعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لعام 2018 إلى 2.2%، من 1.8% في تقريرها السابق. ويتمشى ذلك مع تقديرات البنك الدولي لنمو اقتصاد المملكة (2.2% لعام 2018) الذي تم الإفصاح " مع نظرة مستقبلية " A+ عنه في الشهر المنصرم. علاوة على ذلك، فقد أكد تصنيف فيتش على التصنيف الائتماني للمملكة عند " مستقرة"، مدعومة بالوضع المالي القوي للمملكة، مما يعكس الثقة في الاقتصاد السعودي. وفي ذات الوقت، فإن البيانات الأخيرة التي نشرتها مؤسسة النقد العربي السعودي، تشير أيضا إلى تحسن مستمر في اقتصاد المملكة. فقد استمرت القروض المقدمة للقطاع الخاص في الارتفاع للشهر السابع على التوالي (+1.7% على أساس سنوي؛ +0.2% على أساس شهري) في شهر أكتوبر، بينما سجلت القروض المقدمة للقطاع العام ارتفاعا أيضا (+19.7% على أساس سنوي؛ +1.3% على أساس شهري). وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر اتفاق المستهلكين في ارتفاعه خلال شهر أكتوبر، كما تعكس ذلك عمليات نقاط البيع (+17.3% على أساس سنوي؛ -0.1% على أساس شهري) والسحوبات النقدية من أجهزة الصرافات الآلية (+1.5% على أساس سنوي؛ +7.7% على أساس شهري). علاوة على ذلك، فقد استمرت الاحتياطيات الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي في الارتفاع للشهر السابع على التوالي (+2.3% على أساس سنوي؛ -0.5% على أساس شهري) في أكتوبر. وبالنسبة لتحويلات المواطنين السعوديين (-23.1% على أساس سنوي) والعاملين الأجانب (-3.9% على أساس سنوي)، فقد انخفضت في أكتوبر، بعد أن كانت قد شهدت ارتفاعا طفيفا في الشهر السابق. وسجل مؤشر تكلفة المعيشة ارتفاعا بأعلى معدل له (+2.4% على أساس سنوي؛ -0.3% على أساس شهري) خلال ستة أشهر في شهر أكتوبر، مدعوما بالارتفاع في قطاعي " الأغذية والمشروبات" و " النقل". وفي الوقت ذاته، بلغ عجز الميزانية للربع الثالث 2018، حوالي 7.3 مليار ريال (-85% على أساس سنوي)، نتيجة للإيرادات النفطية المرتفعة. ونتوقع أن يبلغ عجز الميزانية لعام 2018 حوالي 138 مليار ريال مقابل التقديرات الحكومية التي أشارت إلى 148 مليار ريال. علاوة على ذلك، فإن نتائج قرار المملكة الرامي إلى زيادة مشاركة الإناث في التنمية الاقتصادية للمملكة، بدأت في الظهور. وقد شهدت معدلات توظيف النساء السعوديات، ارتفاعا كبيرا مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في أربع السنين الأخيرة.

أكد تصنيف فيتش على التصنيف الائتماني للمملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية " مستقرة". علاوة على ذلك، فقد رفعت وكالة فيتش، تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لعام 2018 إلى 2.2%، من 1.8% في تقريراتها السابقة.

ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 4.2% على أساس ربعي في النصف الثاني 2018، مدفوعا بالارتفاع في قطاع " التعدين والتجوير" (يمثل نسبة 74% تقريبا من إجمالي المؤشر). وفي الوقت ذاته، سجل قطاعا " الصناعة التحويلية" و " والكهرباء" أيضا ارتفاعا (الشكلين 4 و 5).

بلغ العجز المالي للمملكة العربية السعودية للربع الثالث 2018، حوالي 7.3 مليار ريال مقابل 48.7 مليار ريال في الربع الثالث 2017. وبالنسبة للربع الثالث 2018، ارتفعت الإيرادات بنسبة 57.4% على أساس سنوي لتصل إلى 223.3 مليار ريال، مدعومة بشكل أساسي بالإيرادات النفطية المرتفعة (63.2% على أساس سنوي). وفي ذات الوقت، ارتفعت المصروفات بنسبة 20.8% على أساس سنوي لتصل إلى 230.5 مليار ريال (الشكلين 2 و 3). ونتوقع أن يبلغ العجز المالي لهذا العام 138 مليار ريال (التقديرات الحكومية 148 مليار ريال).

ارتفعت الاحتياطيات الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي للشهر السابع على التوالي (+2.3% على أساس سنوي) في أكتوبر، مقارنة بارتفاعها بنسبة 4.5% في الشهر السابق. وعلى أساس شهري، تراجعت الاحتياطيات بنسبة 0.5% في أكتوبر (الشكلين 11 و 12). وفي الوقت ذاته، بلغت احتياطيات الحكومة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، 632.0 مليار ريال (تشمل الحساب الجاري للحكومة) كما في أكتوبر، مسجلة انخفاضاً على أساس شهري بنسبة 4.2%.

ارتفعت القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 1.7% على أساس سنوي (+0.2% على أساس شهري) في أكتوبر، بينما ارتفعت مطالبات البنوك على القطاع العام بنسبة 19.7% على أساس سنوي (+1.3% على أساس شهري) في الشهر ذاته. وفي الوقت ذاته، زادت الودائع بنسبة 1.2% على أساس سنوي (-1.0% على أساس شهري) في أكتوبر (الشكلين 13 و 14).

ارتفعت أرباح القطاع البنكي بنسبة 2.6% على أساس سنوي لتصل إلى 4,160 مليون ريال (+8.8% على أساس سنوي في سبتمبر). وقد بلغت الأرباح الكلية المجمعة للقطاع البنكي للعام (حتى أكتوبر 2018)، 40,608 مليون ريال، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 8.5% على أساس سنوي (الشكل 18).

ارتفع عرض النقود بمعناه الواسع (ن3) للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر، ليصل إلى 1,798 مليار ريال، مدعوماً بالارتفاع في عرض النقود (ن1). وفي الوقت ذاته، ووفقاً لبيانات عرض النقود الأسبوعية التي تصدر عن ساما، فقد يشهد عرض النقود (ن3) ارتفاعاً في نوفمبر (الشكل 15).

ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 17.3% على أساس سنوي في أكتوبر (+27.7% على أساس سنوي في سبتمبر)، مدعومة بقطاعات " المطاعم والفنادق" (+38.3% على أساس سنوي) و " الأغذية والمشروبات" (+25.3% على أساس سنوي) و "النقل" (+10.0% على أساس سنوي). وفي الوقت ذاته، ارتفعت عمليات الصرافات الآلية بنسبة 1.5% على أساس سنوي في أكتوبر (+12.3% في سبتمبر) (الشكل 7، 8 و 9).

الاقتصاد السعودي



انخفضت التحويلات الشخصية للمواطنين السعوديين بنسبة 23.0% على أساس سنوي في شهر أكتوبر، مقارنة بتسجيلها لارتفاع بنسبة 25.4% على أساس سنوي في سبتمبر، بينما انخفضت تحويلات غير السعوديين بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الشهر ذاته (-15.1% على أساس سنوي في سبتمبر) (الشكل 6).

نما مؤشر تكلفة المعيشة (سنة الأساس 2013) بأعلى معدل له بلغ 2.4% على أساس سنوي في أكتوبر، مقابل ارتفاعه بنسبة 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر. وشهد قطاعا " الأغذية والمشروبات " و " النقل " اللذان يكونان نسبة 28% تقريبا من المؤشر، ارتفاعا في أكتوبر. وعلى أساس شهري، انخفض المؤشر بنسبة 0.3% في أكتوبر، مقابل -0.2% للشهر السابق (الشكلين 19 و 20).

سجلت أسعار النفط الخام (عقود برنت الأجلة لتسليمات يناير) انخفاضا بنسبة 21.5% للشهر حتى تاريخه في نوفمبر، بسبب مخاوف المستثمرين حول تخمة المعروض النفطي مقرونة بتخفيف الموقف الأمريكي حول العقوبات المفروضة على إيران ويشمل ذلك السماح لمستوردين كبار مثل الصين والهند ودول أخرى، باستيراد النفط من إيران. علاوة على ذلك، فقد أثرت المخاوف المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي، بسبب التوترات التجارية، تأثيرا سلبيا أيضا على أسعار النفط. وفي ذات الوقت، ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 1.4% على أساس شهري، ليصل إلى 10.7 مليون برميل في اليوم في أكتوبر 2018، مقابل ارتفاعه بنسبة 0.8% على أساس شهري في سبتمبر (الشكلين 21 و 22).

النظرة المستقبلية لأسعار النفط الخام: في تقريرها لشهر نوفمبر 2018، أشارت تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى أن متوسط أسعار خام برنت سيبليغ حوالي 72 دولار/برميل في 2019 بينما أشارت إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس سيبليغ 65 دولار للبرميل في 2019.

الشكل 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

العوامل	Nov-18	Oct-18	Sep-18	2017	2016
نسبة التضخم (2007=100)	-	2.4%	2.1%	-0.8%	2.1%
متوسط سعر النفط العربي الخفيف (دولار/برميل)	54.2	80.0	78.2	52.5	41
عرض النقود (ن3)	-	1.7%	2.4%	0.2%	0.8%
مجموع مطالبات قطاع المصارف	-	4.9	5.3	3.8	9.1
معدل الاقتراض الداخلي (3 أشهر)	2.834	2.739	2.642	0.88	0.936
نسبة إعادة الثراء	2.75	2.75	2.50	2.00	2.00
نسبة إعادة الثراء المعاكسة	2.25	2.25	2	1.5	0.75
نسبة الناتج المحلي (2010=100)	-	1.6%	1.2%	-0.9%	1.7%
الحساب الحالي لنسبة الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الحالية)	-	9.8%	5.1%	2.2%	-3.7%
مجموع الواردات لنسبة الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الحالية)	-	16.6%	16.4%	17.4%	19.8%
الصادرات غير النفطية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الحالية)	-	8.2%	8.2%	7.4%	7.4%

Source: SAMA, Bloomberg * Provisional **Estimated. Arab Light and Interbank interest rate data is as on 27 July 2018 and 29 July 2018, respectively.

الشكل 2 : الإيرادات (مليون ريال)

	Q3 2018	Q3 2017	Change (y-o-y)
Oil Revenue	154.0	94.3	63.2%
Non-oil Revenue	69.3	47.8	45.0%
Taxes on income, profit and capital gain	3.6	0.8	362.0%
Taxes on goods and services	30.9	11.7	163.5%
Commercial transaction tax	4.4	6.1	-27.1%
Other taxes (including Zakat)	3.2	1.7	80.7%
Other revenue (including SAMA and PIF revenue)	27.2	27.5	-1.0%
Total	223.3	142.1	57.1%

Source: MoF, Al Rajhi Capital

الشكل 3 : الإنفاق الحكومي (مليون ريال).

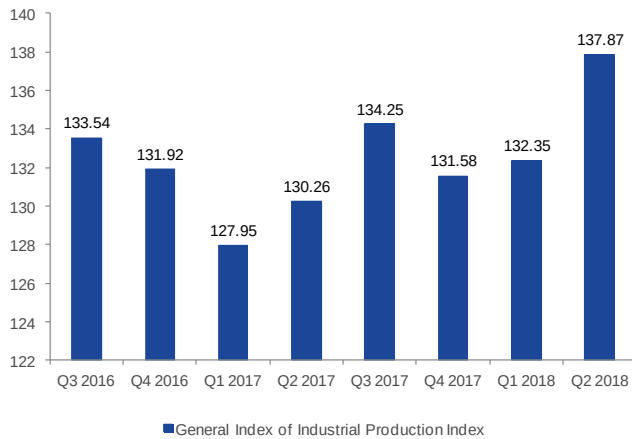
	Q3 2018	Q3 2017	Change (y-o-y)
Employee Compensation	109.8	106.6	2.9%
Goods and services	28.6	20.7	38.3%
Financing charges	4.6	1.2	295.6%
Subsidies	3.6	1.7	110.4%
Grants	0.1	1.2	-94.4%
Social benefits	19.4	7.5	157.7%
Other expenditures	28.4	17.1	66.2%
Non-financial assets (Capital)	36.3	35.0	3.7%
Total	230.5	190.9	20.8%

Source: MoF, Al Rajhi Capital

مؤشر الانتاج الصناعي

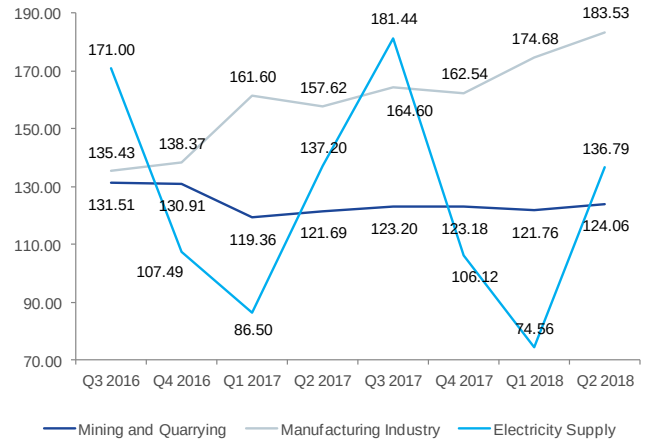
سجل مؤشر الانتاج الصناعي ارتفاعا بنسبة 4.17% على أساس ربعي في الربع الثاني 2018، مقارنة بارتفاعه بنسبة 0.59% على أساس ربعي في الربع الأول 2018، مدفوعا بالارتفاع في قطاع " يمثل نسبة 74.3% تقريبا من اجمالي المؤشر). وفي الوقت ذاته، شهدت بقية القطاعات، وهي " الصناعات التحويلية" و " الكهرباء"، ارتفاعا أيضا في الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع السابق.

الشكل 4 : المؤشر العام للإنتاج الصناعي



Source: GAS, Al Rajhi Capital

الشكل 5 : التغير في قطاعات مؤشر الإنتاج الصناعي.

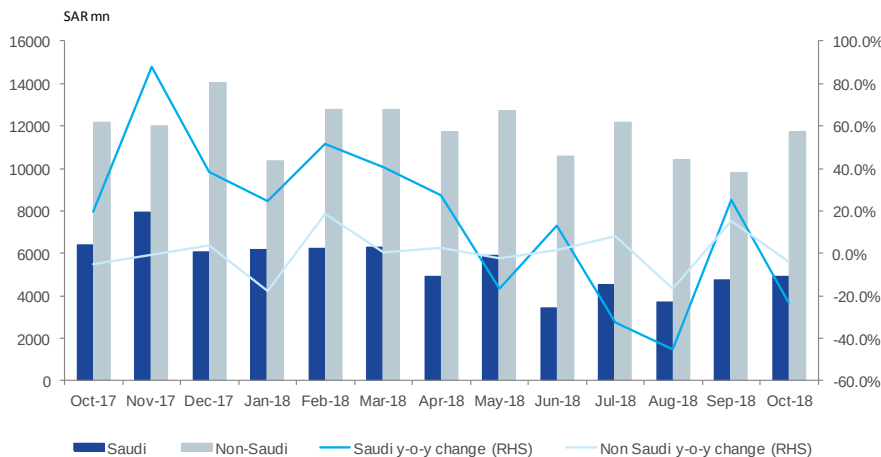


Source: GAS, Al Rajhi Capital

التحويلات

انخفضت التحويلات الشخصية للمواطنين السعوديين بنسبة 23.1% على أساس سنوي (25.4% على أساس سنوي في سبتمبر) لتصل إلى 4.9 مليار ريال في أكتوبر 2018، بينما انخفضت تحويلات غير السعوديين بنسبة 3.9% على أساس سنوي (+15.1% على أساس سنوي في سبتمبر) لتصل إلى 11.7 مليار ريال.

الشكل 6: التحويلات

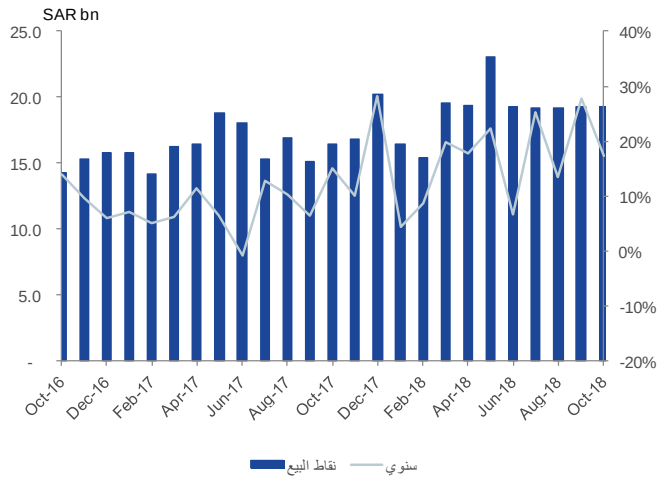


Source: SAMA, Al Rajhi Capital

مؤشرات انفاق المستهلكين

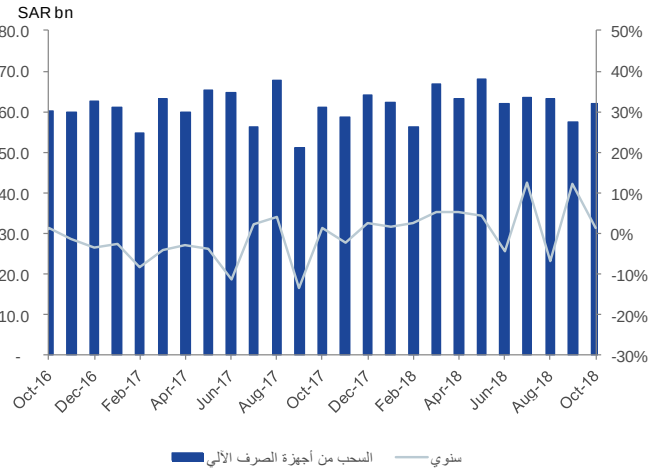
ارتفعت عمليات نقاط البيع للشهر السادس عشر على التوالي بنسبة 17.3% على أساس سنوي في أكتوبر 2018، مقارنة بارتفاعها على أساس سنوي بنسبة 27.7% في سبتمبر، بينما ارتفعت عمليات الصرافات الآلية بنسبة 1.5% على أساس سنوي في أكتوبر (+12.3% على أساس سنوي في سبتمبر). ويمكن أن يعزى نمو عمليات نقاط البيع إلى الارتفاع في قطاعات "المطاعم والفنادق" (+38.3% على أساس سنوي) و "الأغذية والمشروبات" (+25.3% على أساس سنوي) و "الملابس والأحذية" (+10.0% على أساس سنوي).

الشكل 7 اتجاه عمليات نقاط البيع



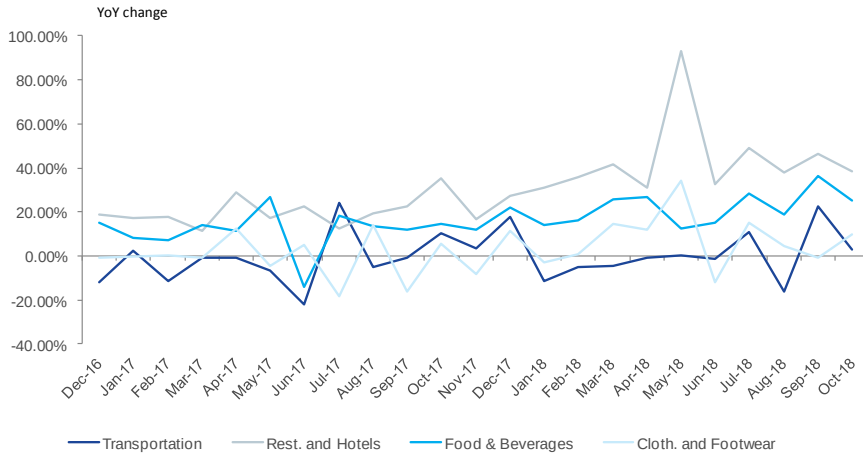
Source: SAMA, Al Rajhi Capital

الشكل 8 السحوبات النقدية عن طريق الصرافات الآلية



Source: SAMA, Al Rajhi Capital

الشكل 9 : اتجاه عمليات نقاط البيع حسب القطاعات



Source: SAMA, Al Rajhi Capital

احتياطات مؤسسة النقد العربي السعودي من النقد الأجنبي

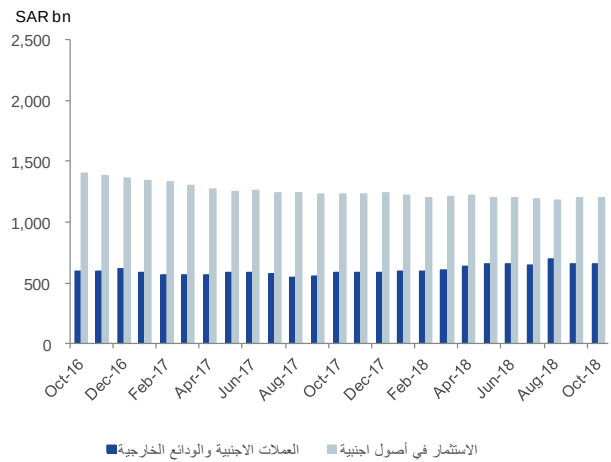
ارتفعت احتياطات مؤسسة النقد العربي السعودي من النقد الأجنبي للشهر السابع على التوالي بنسبة +2.3% على أساس سنوي في أكتوبر، مقارنة بارتفاعها بنسبة 4.5% في الشهر السابق، لتصل إلى 1,892 مليار ريال (504 مليار دولار أمريكي). أما على أساس شهري، فقد تراجعت الاحتياطات بنسبة 0.5% في أكتوبر، أي بنفس نسبة انخفاضها لشهر سبتمبر. وفي الوقت ذاته، انخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 0.5% على أساس شهري في أكتوبر، مقابل ارتفاعها بنسبة 1.9% على أساس سنوي في سبتمبر؛ بينما انخفضت العملات الأجنبية والودائع الخارجية بنسبة 0.5% على أساس شهري في أكتوبر مقارنة بانخفاضها بنسبة 4.6% على أساس شهري في سبتمبر.

الشكل 10 أصول الاحتياطات



Source: SAMA, Al Rajhi Capital

الشكل 11 المكونات الرئيسية للاصول الخارجية

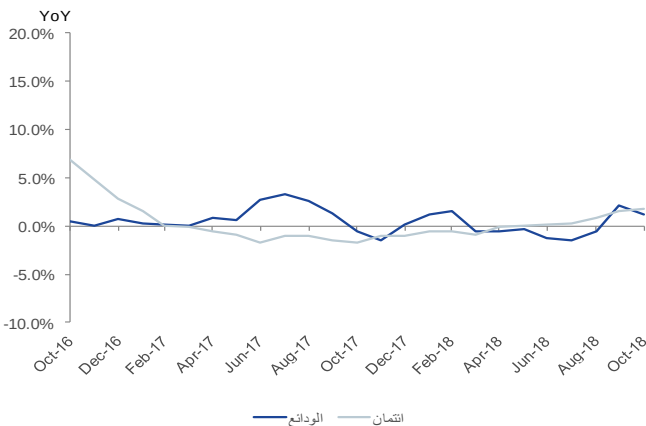


Source: SAMA, Al Rajhi Capital

نمو القروض والودائع

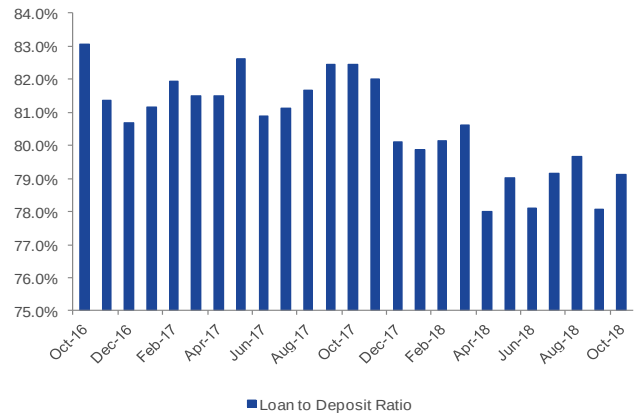
ارتفع حجم القروض المقدمة من القطاع البنكي إلى القطاع الخاص على أساس سنوي (+1.7% على أساس سنوي) للشهر السابع على التوالي في أكتوبر 2018 (+0.2% على أساس شهري)، مقارنة بارتفاعها بنسبة 1.4% على أساس سنوي (-0.1% على أساس شهري) في سبتمبر. وقد ارتفعت مطالبات القطاع الخاص على القطاع الحكومي بنسبة 19.7% على أساس سنوي (+1.3% على أساس شهري) في أكتوبر، مقارنة بارتفاع بنسبة 22.4% على أساس سنوي (+2.1% على أساس شهري) في سبتمبر. وفي ذات الوقت، ارتفعت الودائع بنسبة 1.2% على أساس سنوي في أكتوبر (-1.0% على أساس شهري)، مقابل ارتفاع بنسبة 2.1% على أساس سنوي في الشهر السابق. وسجلت ودائع "الشركات والأفراد" التي تشكل نسبة 72% تقريباً من إجمالي قاعدة الودائع، ارتفاعاً بنسبة 1.4% على أساس سنوي (0.0% على أساس شهري)، بينما انخفضت ودائع "الشركات الحكومية" بنسبة 7.4% على أساس سنوي (-6.0% على أساس شهري).

الشكل 12 نمو القروض والودائع



Source: SAMA, Al Rajhi Capital

الشكل 13 نسبة نمو القروض إلى الودائع

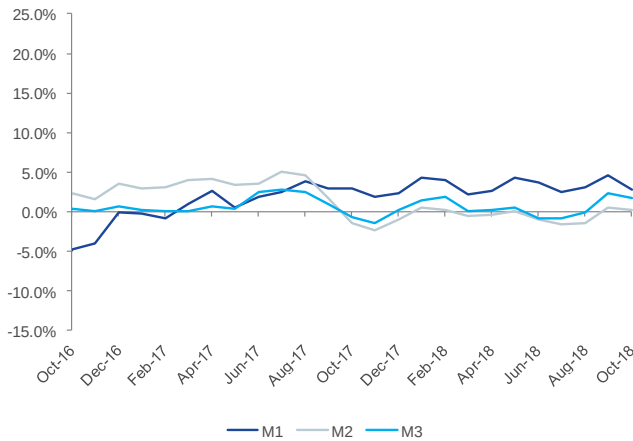


Source: SAMA, Al Rajhi Capital

عرض النقود

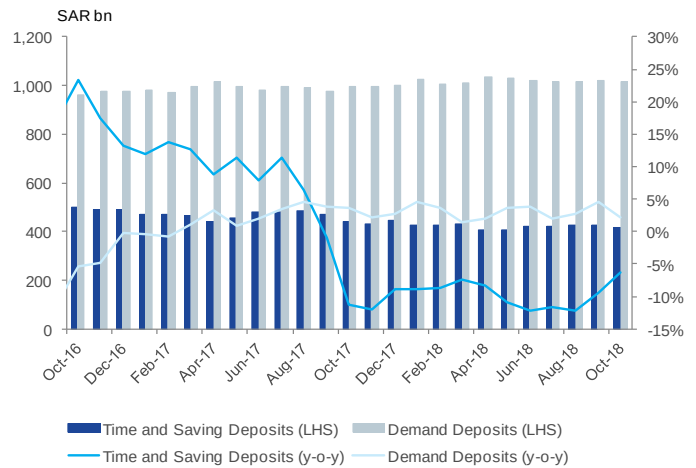
ارتفع عرض النقود بمعناه الواسع (ن3) للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر (+1.7% على أساس سنوي)، ليصل إلى 1,798 مليار ريال مقارنة بارتفاعه بنسبة 2.4% في سبتمبر. وسجل عرض النقود (ن1) ارتفاعاً بنسبة 2.8% على أساس سنوي؛ بينما ارتفع عرض النقود (ن2) بنسبة 0.3% على أساس سنوي في أكتوبر. وعلى أساس شهري، انخفض عرض النقود (ن3) بنسبة 1.0% في أكتوبر (+1.2% على أساس شهري في سبتمبر). ووفقاً لبيانات عرض النقود الأسبوعية التي تصدر عن ساما، فقد يشهد عرض النقود (ن3) ارتفاعاً في نوفمبر (الشكل 15).

الشكل 14 نمو عرض النقود (على أساس سنوي).



Source: SAMA, Al Rajhi Capital

الشكل 15 تفاصيل الودائع

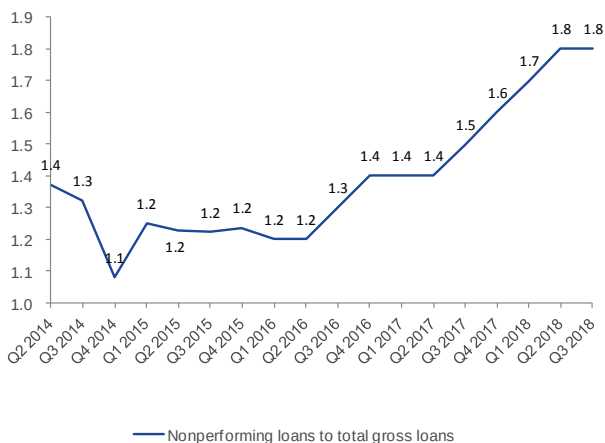


Source: SAMA, Al Rajhi Capital

القطاع البنكي

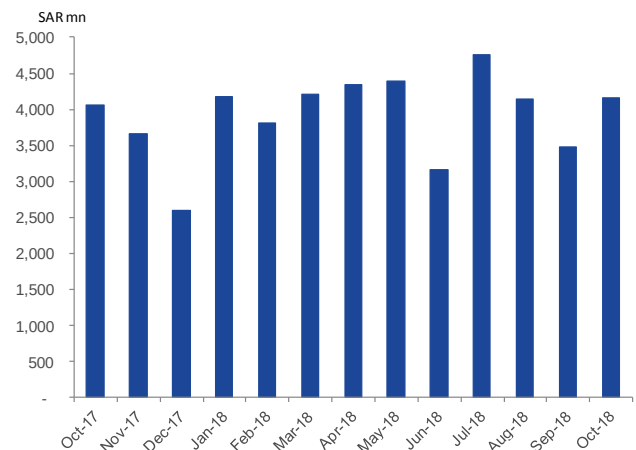
ارتفعت أرباح القطاع البنكي بنسبة 2.6% على أساس سنوي في أكتوبر 2018 (+8.8% على أساس سنوي في سبتمبر)، لتصل إلى 4,160 مليون ريال، بينما بلغت الأرباح الكلية المجمعة للقطاع البنكي للعام (حتى أكتوبر 2018)، 40,608 مليون ريال (+8.5% على أساس سنوي). وعلى أساس شهري، ارتفعت أرباح القطاع البنكي بنسبة 19.4% في أكتوبر (-16.0% على أساس شهري في سبتمبر).

الشكل 16 القروض غير العاملة (%).



Source: SAMA, Al Rajhi Capital

الشكل 17 الأرباح الصافية للبنوك



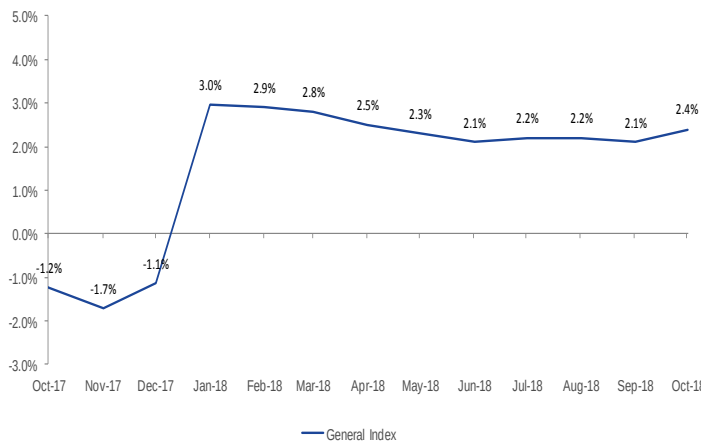
Source: SAMA, Al Rajhi Capital



العوامل المؤثرة على التضخم

نما مؤشر تكلفة المعيشة بأعلى معدل له خلال ستة أشهر بنسبة 2.4% على أساس سنوي في أكتوبر 2018، مقارنة بارتفاعه بنسبة 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر. وشهد قطاع " الأغذية والمشروبات " (يشكل نسبة 18.9% تقريباً من المؤشر)، ارتفاعاً بنسبة 7.3% على أساس سنوي (+6.7% في سبتمبر)، بينما ارتفع قطاع " النقل " (يمثل نسبة 10.0% تقريباً من المؤشر) بنسبة 11.5% على أساس سنوي (+11.0% على أساس سنوي في سبتمبر). أما على أساس شهري، فقد انخفض مؤشر تكلفة المعيشة بنسبة 0.3% في أكتوبر، مقارنة بانخفاض بنسبة 0.2% في الشهر السابق.

الشكل 18 اتجاه التضخم (على أساس سنوي).



Source: GAS, Al Rajhi Capital

الشكل 19 العوامل المؤثرة على التضخم (على أساس سنوي).

	Weights	Oct-18	Oct-17	Change (y-o-y)
General Index	100.0%	106.8	104.3	2.4%
Food & Beverages	18.9%	107.5	100.2	7.3%
Tobacco	0.7%	192.1	174.4	10.1%
Clothing & Footwear	6.2%	92.6	97.4	-4.9%
Housing, Water, Electricity and Gas	25.4%	107.7	111.7	-3.6%
Furnishings and Household Equipments	8.6%	102.3	99.5	2.8%
Health	2.4%	110.3	106.1	4.0%
Transport	10.0%	119	106.7	11.5%
Communication	8.5%	100.1	98.7	1.4%
Recreation & Culture	3.4%	96.5	93.5	3.2%
Education	4.2%	110.7	110.5	0.2%
Restaurants and Hotels	6.1%	112	103.1	8.6%
Miscellaneous Goods & Services	5.8%	102.2	102.1	0.1%

Source: GAS, Al Rajhi Capital

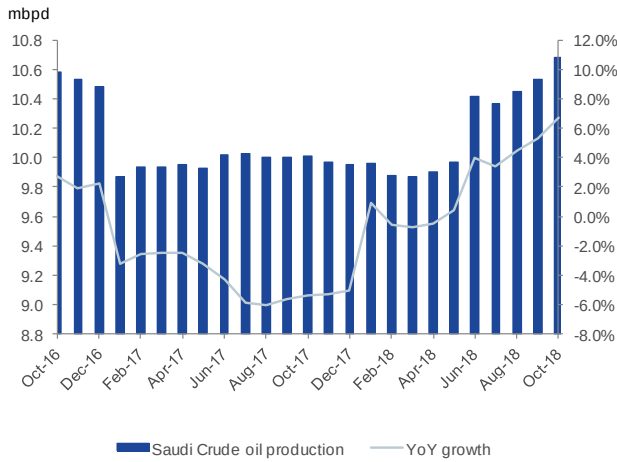


العوامل المؤثرة على النفط الخام

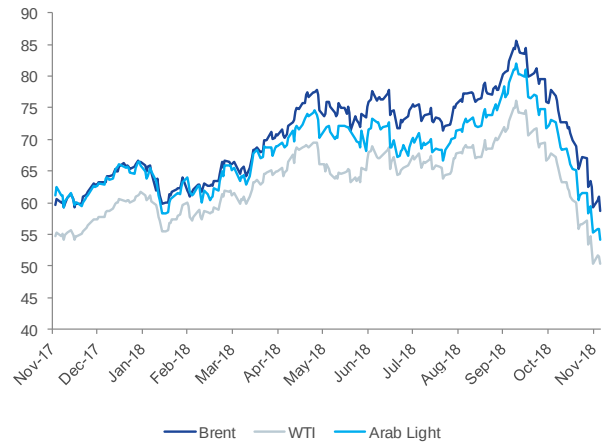
سجلت أسعار النفط الخام (عقود برنت الأجلة لتسليمات يناير) انخفاضا بنسبة 21.5% للشهر حتى تاريخه في نوفمبر 2018، بسبب مخاوف المستثمرين حول تخمة المعروض النفطي مقرونة بتخفيف الموقف الأمريكي للعقوبات المفروضة على إيران ويشمل ذلك السماح لمستوردين كبار مثل الصين والهند ودول أخرى، باستيراد النفط من إيران. علاوة على ذلك، فقد أثرت المخاوف المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي، بسبب التوترات التجارية، تأثيرا سلبيا أيضا على أسعار النفط. وقد ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 1.4% على أساس شهري، ليصل إلى 10.7 مليون برميل في اليوم في أكتوبر 2018، مقابل ارتفاعه بنسبة +0.8% على أساس شهري في سبتمبر. وعلى أساس سنوي، سجل إنتاج المملكة من النفط الخام ارتفاعا بنسبة 6.7% في أكتوبر مقابل ارتفاعه بنسبة 5.3% في الشهر السابق.

الشكل 20 اتجاه انتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل في اليوم).

الشكل 21 اتجاه أسعار النفط الخام (دولار للبرميل).



Source: Bloomberg, Al Rajhi Capital

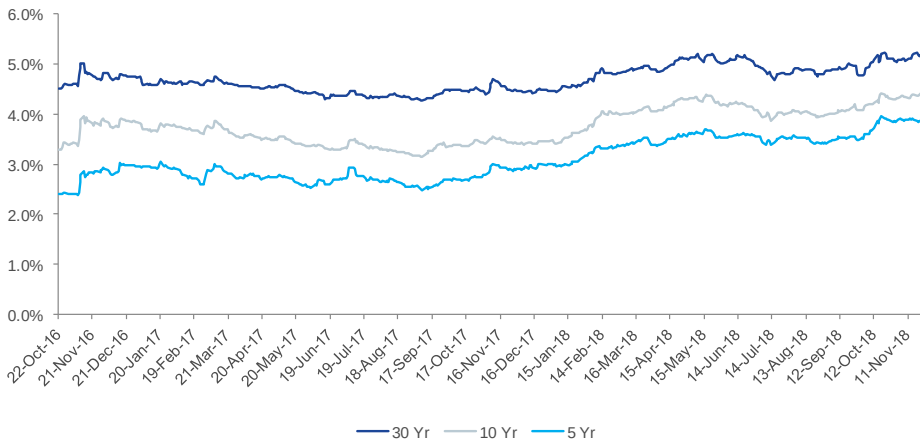


Source: Bloomberg, Al Rajhi Capital

عائدات السندات السعودية الدولية

انخفض معدل عائدات السندات السعودية الدولية بأجل استحقاق 5 سنوات بمقدار 9.7 نقطة أساس للشهر حتى تاريخه ليصل إلى 3.764% في نوفمبر، بينما ارتفعت عائدات السندات الدولية بأجل استحقاق 10 سنوات و 30 عاما 2018، بمقدار 10.2 نقطة أساس و 10.1 نقطة أساس، لتصل إلى 4.429% و 5.194% على التوالي.

الشكل 22 : عائدات السندات الدولية



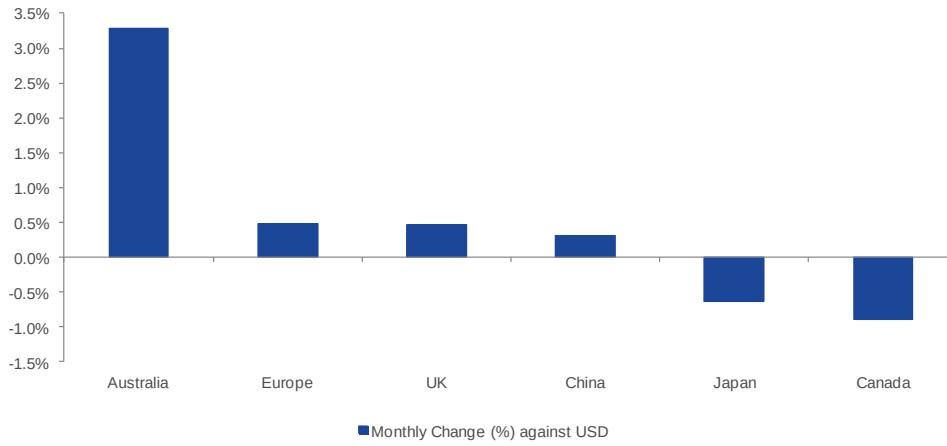
Source: Bloomberg, Al Rajhi Capital



أسعار صرف العملات

على صعيد أسعار صرف العملات الأجنبية، ارتفع الدولار الاسترالي، اليورو، الجنيه الاسترليني واليوان الصيني على أساس الشهر حتى تاريخه في نوفمبر، مقابل الدولار الأمريكي. وسجل الين الياباني والدولار الكندي، انخفاضا مقابل الدولار.

الشكل 23 التغير الشهري (%) مقابل الدولار الأمريكي



Source: Bloomberg, Al Rajhi Capital



إخلاء من المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صرحية أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الوارد في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسؤولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسؤولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعه القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

إدارة البحوث
هاتف: +966 1 211 9370
devassyp@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37